مقدمة

أصبحت الإدارة في وقتنا الحاضر من أهم حقائق الحياة في كل المجتمعات، وبذلك أصبح الدور الذي تقوم به الإدارة من أهم أسباب نمو المجتمع وتقدمة، والإدارة قديمة قدم الإنسان نفسه، فحيث وجدت مجموعة من البشر لابد من إدارة تحدد الهدف وتخطط وتنظم وتنسق وتوجه وتقود. وفي العصر الحديث بدأ الاهتمام بالإدارة كعلم منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث أصبح للإدارة نظريات وقواعد ومبادئ علمية يكون الاسترشاد بها في إدارة كافة المنظمات

والإدارة التعليمية هي مجال دراسي وتطبيقي، يهتم بالعمليات الإدارية في المنظمات التعليمية، وتحسين وتطوير التعليم وعملية التدريس، وكل الأنشطة المختلفة التي تخدم العملية التعليمية، وبذلك فهى المسئول الأول عن سير العملية التعليمية بكافة جوانبها.

ولتحقيق مهمة النظام التعليمي والوصول إلى التطوير التعليمي، لابد من تطوير في الإدارة التعليمية، لأن التربية في تقدمها وتخلفها قد تكون تعبيراً عن حالة إدارية، وقصة التربية وانعطافاتها الكبيرة، هي في بعد من أبعادها، قصة تحول من نمط إداري تقليدي إلى نمط إداري جديد أو حديث، ومن ثم فإن تطوير النظام التعليمي يلزم أن يشمل تطوير إداراته التعليمية وتحديثها.

وإذا كانت المركزية كأسلوب إداري تركز سلطة التعليم في يد رجال الدولة كمسئولية قومية، وتعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وعدالة توزيع الخدمات التعليمية، وتمتاز بتوحيد نظام العمل وسهولة الإشراف علية، وتجنب الإسراف في النفقات، إلا أنها تتعطل بسببها الأعمال نتيجة البيروقراطية والروتين واللامبالاة، وتعمل على انعدام المشاركة المحلية، ولا تشجع على الابتكار في المناطق التعليمية المحلية، وتبعد القادة الإداريين في ديوان وزارة التعليم عن الهدف العام، وتغرقهم في بحث الأمور الثانوية، لذلك أكد مؤتمر الدول الأفريقية للتخطيط التربوي والتعليمي على التوجه إلى اللامركزية.

وجاءت ضرورة اللامركزية كأسلوب لإدارة التعليم بسبب أنها تنمي الممارسات الديمقراطية في العملية التعليمية، وتشرك المجتمع في إدارة التعليم، وتساعد على نمو وتطور المجتمع اقتصاديا، إلى جانب تقليل البيروقراطية والأساليب الإجبارية على الجهات التعليمية، وإنتاج مناهج وأساليب تعليمية تتلائم مع البيئات المحلية، حيث أنها تعمل على توزيع السلطة على كافة المستويات الإدارية.

والدول التى تتبع المركزية تؤمن بتوحيد النظم التعليمية، أما الدول التى تتبع اللامركزية فتؤمن بالتعدد والتنوع والفروق بين الأفراد، وكذلك بين البيئات المحلية، إلا أن الدول الناجحة إدارياً وتعليمياً، هى التى تقف موقفاً متوازناً بين التطرف نحو المركزية أو اللامركزية، فى ضوء حجم العمل والأهداف والظروف المحيطة، حيث أثبت الواقع العملي أنه لا توجد مركزية مطلقة، بل هناك مواءمة بين ما تحققه المركزية من الرقابة الفعالة على الجهات التعليمية المحلية، وما تحققه اللامركزية من سهولة انطلاق العمل.

وفي هذا الكتاب محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١: ما اللامركزية فى إدارة نظم التعليم قبل الجامعي ؟

٢: ما الخبرات المعاصرة فى تطبيق اللامركزية ؟

/٣: ما واقع إدارة نظام التعليم قبل الجامعي بمصر ؟

٤: ما متطلبات تطبيق اللامركزية من وجهة نظر القيادات التعليمية ؟

/٥: ما متطلبات تطبيق اللامركزية فى إدارة نظام التعليم قبل الجامعي بمصر فى ضوء الدراسة الميدانية والأدبيات وبعض الخبرات المعاصرة ؟

وأود أن أوجه الشكر خالصا لأساتذتي الكرام الذين تعلمت منهم وأشرفوا على هذا البحث يوم كان رسالة علمية وناقشوها فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

المؤلف